

ردا على المالكي:

## إما أنك لا تحسن الفهم وإما أنك تقول!

حديث وائل، أم لم أنكره؟  
إن كلامي - يا مالكي - على حديث  
وائيل متوازي الطرفين، لم أفصح فيه  
عما أراه في الحديث من صحة أو  
ضعف، وإنما سُقت خلاف العلماء  
فيه، لتعلم أنت أن المسألة  
اجتهادية، ليس فيها ما يقطع  
بصحته في حقيقة الأمر. فمجال  
الحديث إنما هو في التنظير للقاعدة،  
لا التقرير، وبيان الراجح، وقرق بين  
المسارين شاسع، يدركه طويلُ  
العلم.

وقال أيضاً: (ويتخطب في ركعة  
الحلي) هذا كالذي قبله، ومن المؤسف  
أن اضطررني شرح كلام واضح لما  
أنك عبثت (الزاد) بمسألة ركعة الحلي،  
قلت لك: ما ذهب إليه صاحب (الزاد)  
هو رأي جمهور المسلمين، وهو قول  
من وصف بالتحقيق من العلماء،  
كابن القيم، والنووي، ومفتي الديار  
السعودية محمد بن إبراهيم آل  
الشيخ... فكان أسألك - ما رأي  
جنابك في مؤلفات هؤلاء؟ هذا هو  
معنى كلامي عن ركعة الحلي، ولك  
الحق في أن لا تفهمه، فنخصصك في  
الإعلام، لا في الفقه وأصوله.

وقال أيضاً (لزادت تناقضاته) فها  
أيها الناقد: ما معنى التناقضات؟ إن  
كنت تعرف أن معنى التناقض أن  
يقرر الإنسان مسألة، ثم يخالف ما  
قرره، دون شعور، فأنسا أسألك أن  
تأتي بمناقضة لي في هذا المقال.  
ولأين للقارئ الكريم من هو أحق  
بالتناقض، أقول -

لقد انتقد المالكي كتاب (الزاد)  
لمخالفات وردت فيه، منها أن صاحب  
(الزاد) قال بمشروعية مسح الوجه

●● اطلعت على ما كتبه المالكي في  
العدد الماضي من مجلة «النيامة»،  
بتاريخ ١٤١٢/٧/١١هـ فالفيت  
مقالة بعيداً عن قواعد الجدل،  
وأصول المناظرة، التي تكسو  
المحاورة ثوباً علمياً قشيباً. وهنا  
رايت ما وراء الأكمة، وتيقنت أن  
ليس في الساحة خصم.

بيد أنني ساكتب كلمتي الأخيرة، لا  
للعلماء، ولا لطلبة العلم، وإنما  
للعمامة من الناس، ومن ليس من أهل  
الاختصاص.

فأقول: إن أضر ما يكون على  
العلم: المتعالمون، الذين يأخذون  
جانباً من العلم، ويغفون عن  
جوانب، ويفهمون فرعاً، ويجهلون  
أصولاً، عندئذ تستحكم الهلكة.

وهذا المالكي أخذ هدبة من الثوب  
العلمي، وترك الكساء، فهو ناقد لا  
يدرك كلام الخصم، ولا يحسن  
التعبير عن الحقائق، ولا يبالي في أي  
وإد من التناقضات وقع.

ولا ريب أن أس العلم، وقاعدته،  
فهم الخطاب، وإجادة البيان: فتعال  
معي أيها المنصف الفاضل لتر كيف  
فهم هذا الرجل؟

قال في مقاله عن الكاتب: (وينكر  
حديث وضع اليدين على الصدر) لا  
أتردد حينما أقول: - إن من قرأ كلامي  
في العدد الماضي، وقرأ هذه الكلمة،  
سيظن بالمالكي أحد أمرين: إما أنك لا  
تحسن الفهم، وإما تقول، وحماً.  
منأ كلامه على المحمل الحسن، نقول:  
بل هو الظن الأول. وأنا من هذا  
المنبر مستعد لأن اتحاكم عند من  
شاء هذا الرجل أن نتحاكم إليه من  
أهل العلم: لينصف: هل أنكرت

مخطيء مادام لمخالفته محمل من  
النصوص فليسع صاحب متن  
الزاد - الذي تجاهل عليه المالكي -  
ما وسعهم، والخلاف إنما يكون  
مذموماً إذا كان في مسائل العقيدة.

سابعاً: اقتراح المالكي أن يجعل  
بدل متن الزاد كتاب سبيل السلام  
ونيل الأوطار. ونقول له:

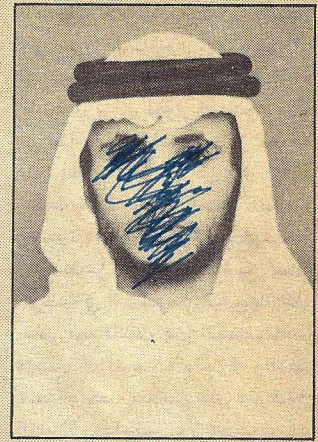
١ - هذان الكتابان من كتب الحديث  
وليسا من كتب الفقه وأنت لا تفرق  
بين النوعين فليست من أهل الخبرة  
فلا عبرة باقتراحك.

٢ - معروف أن هذين الكتابين صدرا  
من قطر يعتنق غالب أهله مذهب  
الزيدية الذي يخالف مذهبا، وهذان  
الكتابان يحملان من آراء هذا المذهب  
الشيء الكثير فلماذا اخترتهما دون  
غيرهما وأنت تزعم أنك ناقد بعيد.  
لكن كما قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليله  
كما أن عين السخط تبدي المساويا  
نعم في الكتابين تحقيق كثير وعلم  
غزير، لكن فيهما إلى جانب ذلك ما  
ذكرنا وأنت بزعمك لا تريد إلا كتاباً  
مصفى، وأنا اعتقد أن الأخطاء التي  
في هذين الكتابين أكثر من الأخطاء  
التي زعمها في متن الزاد مع جلالة  
قدرهما وقدر مؤلفيهما، الإمامين  
الجليلين: الصنعاني والشوكاني  
رحمهما الله.

زعم المالكي في ختام مقاله أن  
المناهج الدينية في جامعة الإمام  
تمتلىء بالأحاديث الموضوعية  
والبدع، وهذا اتهام خطير ومعنى  
هذا الاتهام أن هذه الجامعة  
أصبحت مؤسسة لتدريس البدع  
والأحاديث الموضوعية. نسال الله  
العفو والعافية من فلتات اللسان  
وزيغ الجنان.

وختاماً نقول إذا كان المالكي حقاً  
يغار على السنة ويكره البدع فلماذا  
يتهم الأبرياء والكتب النزيهة التي  
تدافع عن السنة ويترك الكتب  
الأخرى التي تمتلىء بالبدع والكذب  
المتعمد على رسول الله ﷺ وعلى  
صحابته الكرام ولكن يابى الله إلا أن  
تتبين الحقائق. ونسال الله أن ينصر  
دينه ويعلي كلمته. وصلى الله وسلم  
على نبيينا محمد وآله وصحبه.



حسن المالكي

كتاب من الأحاديث المكذوبة  
والمعتقدات الضالة، إن كنت تريد  
النصح للامة.

أما شيخ الإسلام فيصدق عليه  
قول القائل:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

بهن فلول من قراع الكتائب  
سادساً: اعترض المالكي على قول

إن الأخطاء غير المخالفات بأنه لا

فرق بينهما وهو في اعتراضه هذا -

إما أنه لا يفهم ولا يريد أن يفهم - أو

أنه يغالط. وإلا فمعلوم أن الاختلاف

في الاجتهاد ومخالفة بعض العلماء

لبعض أمر واقع ولا يحكم على قول

من أقوالهم أنه خطأ إلا إذا خالف

كتاباً أو سنة مخالفة صريحة

وصاحبه معذور في اجتهاده وبذل

وسعه ويرجى له على الأجر الذي

وعده به رسول الله ﷺ واستدلال

الذي يقوله تعالى: (فليحذر الذين

يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة

أو يصيبهم عذاب اليم)، على تأني

المخالف في اجتهاده استدلال في غير

محله لأن المراد بذلك من خالف أمر

الرسول ﷺ متعمداً. وأما من لم يكن

متعمداً أوخالف غيره من العلماء

بحسب اجتهاده طلباً للحق لا

للهوى والتعصب فهذا لا يدخل

تحت الوعيد بل هو موعود بالأجر.

وما زال العلماء من عصر الصحابة

والتابعين إلى وقتنا هذا يختلفون في

المسائل الفقهية ولا يعيب بعضهم

على بعض ولا يحكم على مخالفه بأنه